مشروع حلّ الدولتين لتصفية القضية

د. يوسف جاد الحق

تروج جهات كثيرة لما يسمى مشروع الدولتين، إحداهما يهودية والأخرى فلسطينية. ولكي تمر الخدعة الكبرى هذه تتظاهر إسرائيل بالرفض، لكي تصور لعامة الفلسطينيين بأن هذا المشروع، الذي هو في حقيقته من أخطر ما مر بالقضية، هو مكسب للفلسطينيين وقضيتهم، كإنجاز، ما بعده ولا قبله إنجاز، أجبرت إسرائيل عليه، بمعنى أنه لو لم يكن كذلك لما دأبت طويلاً على رفضه، ومن ثم فإن عليهم تلقفه و«العضّ عليه بالنواجذ أيضاً»!

إذن إسرائيل ذاتها وراء المشروع الذي تتظاهر برفضه لمجرد التمويه. والخداع والتضليل بالتمثيل.

فلماذا مشروع الدولتين وما أهدافه؟

هذه التمثيلية الهزلية رسمت بغية التأثير في نفسية وعقلية جمهرة الشعب الفلسطيني ما برحت قائمة حتى الآن، أبطالها ومخرجوها معروفون، يعملون بدأب قل نظيره لإلباس الباطل ثوب الحق، والمحرم ثوب البراءة اعتماداً على التأثير الإعلامي الرهيب من جهة، وعلى سذاجة الجماهير وغفلتها، فيما يظنون، للوصول إلى تنفيذ هذه المؤامرة المسماة «مشروع حل الدولتين»، التي من شأنها إنهاء القضية الفلسطينية، فيما لو كتب لها النجاح والمرور، ولن ينال الفلسطينيون عندئذ غير هذا الفتات الهزيل، والذي لا يعدو نسبة ١٥ بالمئة من الأرض الفلسطينية الغاصبة بالمستوطنات أيضاً، هي كل ما سيحصل عليه الفلسطينيون عندئذ، وبعد نحو قرن من الزمن منذ بلفور، من الجهاد والكفاح والتضحيات بالمهج والأرواح، والتعرض لشتى ضروب النكال والتعذيب والمهانة، عاصرها دعاة ما يسمى حقوق الإنسان، وحرية الشعوب وهيمنة في أمر تقرير مصائرها، الضالعون مع الزور واليهتان المنصاعون لترغيب وترهيب اليهودية العالمية في بلاد الغرب المعادي لأمتنا على مر العصور.

الهدف الأول: هو الإقرار بالواقع القائم، أي إكساب الكيان الصهيوني الشرعية في كل ما استولى عليه، وسائر ما أنجزه حتى الآن عبر سبعة عقود، وممن هذا الإقرار؟ من أصحاب القضية أنفسهم عرباً وفلسطينيين!

الهدف الثاني: اعتراف الفلسطينيين والعرب، فضلا عن المجتمع الدولي، بيهودية الكيان الإسرائيلي. يترتب على ذلك تلقائياً نسيان فلسطين ١٩٤٨ وما حصلت عليه إسرائيل حتى عام ١٩٦٧، ثم استيلاؤها على أراضٍ ومساحات شاسعة من الضفة والقدس أي ذهاب ٨٥ بالمئة من فلسطين العربية إليهم، ما يستدعي بعد ذلك، إخراج سائر الفلسطينيين من «الدولة اليهودية» بمن فيهم إخوتنا عرب ١٩٤٨، على أنهم ليسوا مواطنين يهوداً.

الهدف الثالث: إلغاء حق العودة «مرة واحدة وإلى الأبد» وإلا فكيف يعود عربي مسلم أو مسيحي، إلى كيان يهودي الصفة والطبيعة؟ وهم الذين سيعملون على إخراج أولئك الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين من فلسطينهم حيث هم الآن؟

هنا لابد أن تتبادر إلى الذهن أسئلة وتساؤلات كثيرة منها: هل يمكن، إذا ما تم ذلك، أن نطالب إسرائيل «اليهودية» بعودة فلسطيني عربي واحد ممن غادرها عام النكبة إلى أرضه؟ فما بالك بمن ولد خارجها؟

هل يستطيع أن يحاسبها أحد على جرائمها ومجازرها التي اقترفتها بحق الفلسطينيين، وعرب آخرين، على مدى العقود السبعة المنصرمة؟ القتلى وحدهم يربو عددهم على الملايين، الجرحى أكثر، والأسرى والمعذبون في السجون لا يكاد يحصيهم عدد، بعضهم قضى عمره كله سجيناً، وبعض مات تحت التعذيب.

ماذا عن القدس؟ قبلة المسلمين، المليارات وأكثر، والمسيحيين، عرباً وغير عرب، بلدهم بلد السيد المسيح عليه السلام، سوف تغدو القدس عاصمة بني صهيون وحدهم، ولا علاقة لغيرهم بها من قريب أو من بعيد، ومن ثم يغلق الباب نهائياً أمام أي ادعاء بحق الفلسطينيين في المستقبل، بعد أن أقرت هذا الوضع معاهدات تشهد عليها الهيئات الدولية المعروفة بضلوعها مع الصهاينة وتجاهلها لحقوقنا.

الهدف الرابع: ماذا عن كتل المستوطنات الهائلة المقامة على الأراضي العربية، المسروقة جهاراً نهاراً، على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي والهيئات الدولية، وهي مقامة على أرض الدولة الفلسطينية ذاتها أي على الـ١٥ بالمئة، وبرغم ذلك فإن يوماً سيأتي يغتصبون فيه البقية الباقية منها إذا ما ظل الحال على هذا المنوال في أيدي المتزعمين، بتكليف أو من دونه، للمآل النهائي للقضية الفلسطينية وما تبقى في أيدي الفلسطينيين من الضفة. أليست هي «يهودا السامرة» كما يزعمون، فهل يتركونها لهم لأجل «سواد عيونهم»؟

لكن في المقابل فإن هناك بوارق أمل في إحباط المخطط الصهيوني لمشروع الدولتين، فعلى الرغم من كل ما صنعته «إسرائيل» إبان الحقبة الماضية، وأعانها عليه دول غربية، ضالعة ومتواطئة وحاقدة على أمتنا، كما أسهم في ذلك، الأمر المؤسف والمؤلم، عرب، حسبوا أن مصالحهم الشخصية في الثروة والجاه والسلطان هي في أن يضعوا أنفسهم في خدمة الأعداء ورهن إشارتهم في تنفيذ ما يطلبون، هكذا زينت لهم أوهامهم، على الرغم من ذلك فإن المتغيرات الجارية، سواء في منطقتنا، أم على صعيد العالم، تبشر بآمال عريضة في أن يوم الخلاص قريب، وأنه لا محالة آت.

هذه الرياح الثورية التي تهب في أكثر من مكان على شرقنا العربي، فضلاً عن وجود قوى ذات شأن في بلدان إسلامية كإيران، كل أولئك مما يبشر بأن الكيان الصهيوني كوجود يقترب من أيامه الأخيرة، الأمر الذي باتوا هم أنفسهم يدركونه، بل أمسوا يشعرون اليوم باهتزاز الأرض من تحتهم، فـ«إسرائيل المخيفة» فيما مضى، أمست «إسرائيل الخائفة» الفزعة في أيامنا هذه.

لا ينبغي أن تفوتنا الإشارة هنا إلى محور المقاومة وما صنعته آنفاً، وما أعدته حتى الآن من قوة أصبحت ترهب الصهاينة أعداء الله والإنسانية جمعاء.

خلاصة القول: مشروع الدولتين، يهودية وفلسطينية، يعني: تكريس وجود «دولة يهودية» ذات كيان حقيقي على أرضنا لا ينازعها فيه منازع في المستقبل، مع صورة وهمية لـ«دولة فلسطينية» محرومة من سائر المقومات التي تجعل منها دولة، فهي تكاد تكون بلا أرض وبلا سيادة، فلا جيش لها، ولا سياسة خارجية، ولا استقلال في أي شأن من شؤونها، أمرها في أيدي الإسرائيليين، بداية ونهاية، كيان هزيل بائس، مصيره الاضمحلال ثم الاندثار مع الزمن، وأيلولة الأمر كله بعد ذلك إلى «إسرائيل اليهودية»، فيما لو بقيت على قيد الوجود!

المصير المحتم هو انتهاء الوجود العربي داخل فلسطين، وامتناع العودة لأي ممن هم في خارجها، وتحلل إسرائيل من أي التزام، وعدم مطالبتها بأي حقوق مترتبة عبر السنين، مادياً ومعنوياً وقانونياً، أي كأننا نبارك لها، بدولتها اليهودية ونعفيها، على الملأ، من كل مسؤولية عن كل ما حدث، بمعنى عفا الله عما سلف أيها الجيران الطيبون على حد تعبير رئيس السلطة! كرم السلطة الحاتمي بلا حدود، كما تبين منذ أوسلو، السيئة الذكر، حتى الآن!

سوف يتبادر إلى الذهن السؤال التقليدي الذي تجابهنا به تلك الزمرة الداعية إلى الإحباط من منطق آخر «ليس بالإمكان أبدع مما كان»، إيثاراً للسلامة وبأي ثمن أو قولهم ما البديل؟ سؤال تعجيزي أو استسلامي، لكننا رداً على هؤلاء نقول إن البديل والبديل الوحيد هو المقاومة ثم المقاومة، بعد أن هزمت الكيان الإسرائيلي في كل من لبنان وغزة، وما برحت تثير في أوساطه، شعباً وحكومة الرعب، وحسابات المستقبل والمصير غير المضمون لوجوده نفسه والنصر كما يوقن شعبنا العربي كله، لابد آت ولو كره السلطويون، ومن ورائهم أبناء صهيون والضالعونَ والمتآمرون.

إن مشروع «حل الدولتين»، إنما هو «باطل أريد به باطل»، وهو أحد الكبائر والخطايا في حق فلسطين وشعبها بلا مراء ولا جدال، فالدولة الفلسطينية هذه، التي يبدو عنوانها مغرياً لأناس عاشوا العمر كله يحلمون بدولة لهم كسائر خلق الله، في حقيقتها سم في الدسم، فهذه الدولة سوف تبقى ما بقيت «إسرائيل» تحت رحمتها، يمكنها احتلالها في ساعات، بل انهاؤها في أي وقت يهيئ لها شياطينها وما أكثرهم لفعل ذلك.

أما عند العرب فلسوف يقر بعضهم حلاً كهذه للقضية التي أتعبتهم وأرقتهم طويلاً، كما يقولون. التي شغلتهم عن الاستمتاع بخيرات بترولهم وما توفره أمواله من ملذات الحياة الدنيا بطمأنينة وراحة بال!

وأما عن المجتمع الدولي والمحافل الدولية الرازحة تحت الهيمنة الأميركية واليهودية العالمية، فهذه كانت منذ البدايات الأولى ضالعة معهم، منصاعة لرغباتهم، محققة ومنحازة لأهدافهم وتوجهاتهم، كائنة ما تكون، ضاربين عرض الحائط بمسألة انكشافهم أمام الدول والشعوب في سائر أرجاء المعمورة، بأنهم كاذبون في ادعاءاتهم المنافقة حول رعايتهم لحقوق الإنسان، وحرصهم على حرية الشعوب في تقرير مصيرها، ويزعمون أنهم يرفضون مبدأ الاحتلال، ثم يتبين أن هذا كله ليس أكثر من إعلانات مدفوعة الأجر ليست أهدافها وغاياتها بخافية على أحد.

إن مشروع حل الدولتين من أخطر ما مرّ بالقضية من مؤامرات، إنه كارثة الكوارث إذ عند تطبيقه وتنفيذه يتكرس الوجود الصهيوني «كدولة» مشروعة دولياً، ويمتنع على الفلسطينيين المطالبة بأي حق لهم في «الدولة اليهودية» إحدى الدولتين إلى الأبد، الأمر الذي على المخلصين من أصحاب القضية ومن معهم «محور المقاومة» العمل على إحباطه مهما كلف الأمر.

مئات المهجرين السوريين يعودون من لبنان

| وكالات

بعد يوم واحد على عودة أكثر من ١٢٠ شخصا منهم إلى وطنهم، عادت أمس ٣ دفعات جديدة من المهجرين السوريين من لبنان إلى سورية، وتم نقلهم إلى قراهم وبلداتهم المحررة من الإرهاب.

وعادت الدفعات الثلاث الجديدة من المهجرين عبر معابر الدبوسية والزمراني وجديدة يابوس الحدودية، وذلك في إطار الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة السورية بالتعاون مع الجانب اللبناني لإعادتهم إلى قراهم ومناطقهم التي حررها الجيش العربي السوري من الإرهاب.

وقالت وكالة «سانا»: إن عدداً من الحافلات تقل مئات المواطنين السوريين وصلت إلى معابر الدبوسية والزمراني وجديدة يابوس الحدودية مع لبنان، حيث تم نقلهم إلى قراهم وبلداتهم المحررة من الإرهاب وذلك بعد استكمال الإجراءات من قبل الجهات المختصة لضمان وصولهم بسلامة وأمان.

وأوضحت، أن عدة حافلات تقل مئات المواطنين السوريين وصلت إلى معبر الدبوسية بريف حمص، حيث تم نقلهم إلى بلداتهم وقراهم في حمص وحماة وحلب ودمشق بعد تقديم الخدمات الصحية اللازمة لهم ولاسيما لقاحات شلل الأطفال واللقاحات المتوجبة حسب أعمار الأطفال.

وأشارت «سانا» إلى وصول عدة حافلات إلى مركز جديدة يابوس في محافظة ريف دمشق، تقل مئات المواطنين السوريين المهجرين بفعل الإرهاب العائدين من لبنان إلى منازلهم في قراهم وبلداتهم بعد إعادة الخدمات الأساسية إليها من قبل الجهات المعنية في المحافظة.

وعبر عدد من العائدين عن ارتياحهم لعودتهم إلى أرض الوطن بعد سنوات من التهجير بفعل الإرهاب وبعد أن أعاد الجيش العربي السوري الأمن والاستقرار إلى بلداتهم وقراهم، مشيرين إلى أن إعادة الخدمات الأساسية إلى مناطقهم شجعتهم على العودة.

ولفت المواطنون العائدون، إلى أن هناك أعداداً كبيرة من المهجرين في الأراضي اللبنانية يرغبون بالعودة إلى قراهم وبلداتهم بعد إعادة الأمن والاستقرار إلى أرض الوطن وبانتظار الترتيبات اللازمة لإتمام عودتهم بأسرع وقت ممكن.

من جانبه أفاد مركز استقبال وتوزيع وإيواء اللاجئين، في بيان نقلته وكالة «سبوتنيك» الروسية، أن أكثر من ١٢٠ شخصا عادوا إلى سورية من لبنان عبر معبر «جديدة يابوس» و«الدبوسية» يوم الأحد الماضي.

مهجرون قادمون من لبنان عبر معبر الزمراني أمس (سانا)

ماتيس في باريس اليوم لبحث الوجود الفرنسي شرق البلاد

روسيا تجدد موقفها الرافض للوجود غير الشرعي لقوات أجنبية في سورية

| وكالات

جددت روسيا التأكيد على موقفها الرافض لوجود قوات أجنبية في سورية دون إذن من حكومتها، في وقت من المقرر أن يصل اليوم وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس إلى باريس لبحث التواجد الفرنسي في سورية.

وبيّن المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف، أمس، في مؤتمر صحفي بموسكو، وفق وكالة «سانا» للأنباء، أن «الموقف الروسي إزاء وجود قوات عسكرية أجنبية في سورية على أساس غير شرعي معروف».

وأكدت روسيا مراراً، أن وجود القوات العسكرية الأجنبية في سورية انتهاك للقانون الدولي فيما تواصل الولايات المتحدة سياساتها العدائية وتدخلها بشؤون الدول المستقلة وعلى رأسها سورية عبر استمرار دعمها للتنظيمات الإرهابية والتمسك بوجودها غير الشرعي فيها أيضاً. وشدد المتحدث باسم الرئاسة الروسية على أن «مواجهة التنظيمات الإرهابية في سورية ستستمر».

يذكر أن القوات الجوية الروسية بدأت عملية عسكرية في الثلاثين من أيلول عام ٢٠١٥ بناء على طلب من الدولة السورية دعماً لجهود الجيش العربي السوري في محاربة التنظيمات الإرهابية، على حين تقود الولايات المتحدة تحالفاً استعراضياً غير شرعي من خارج مجلس الأمن ودون تنسيق مع الحكومة السورية بزعم مكافحة الإرهاب.

في سياق متصل، ووفق وكالة «أ ف ب» للأنباء، من المقرر أن يبحث وزير الدفاع الأميركي في باريس اليوم ملف مكافحة الإرهاب مع الرئيس إيمانويل ماكرون ووزيرة الجيوش فلورانس بارلي، والوجود العسكري الفرنسي في سورية خصوصاً. وزيارة ماتيس تستغرق يوماً واحداً، وهي الأولى له إلى فرنسا منذ توليه منصبه مطلع عام ٢٠١٧، و«سيتقدم بالشكر من فرنسا وتهنئتها على حملات مكافحة الإرهاب التي تسير بشكل جيد في غرب إفريقية والمشرق»، وفق المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» اريك باهون.

وعلى حين تطلب سورية من القوات الأجنبية الأميركية والتركية والفرنسية مغادرة سورية «على الفور»، تأمل واشنطن أن تبقي باريس قوة خاصة في شمال البلاد حيث تسيطر «قوات سورية الديمقراطية- قسد» المدعومة من «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، وفق ما ذكرت «أ ف ب».

وأضاف المتحدث باسم «البنتاغون»: «سنبقى في سورية طالما كان ذلك ضرورياً، حتى لا يعود الجهاديون مجدداً».

وتابع: أن «التحالف سيبقى في سورية وهو الذي سيقرر ما إذا كانت فرنسا أو ألمانيا أو أي دولة أخرى ستبقى هناك. وفرنسا إحدى دول التحالف القليلة التي تساعدنا في سورية، لذا نأمل في بقائها هناك».

وفرنسا منضوية في «التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة بذريعة مكافحة الإرهاب مع مقاتلات ومدفعية وقوات خاصة تقدم المشورة للمسلحين الأكراد، وفق «أ ف ب».

وطالب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم السبت الماضي، أمام الأمم المتحدة برحيل الفرنسيين، والأميركيين والأتراك من سورية، وندد بـ«التحالف الدولي» غير الشرعي بقيادة الولايات المتحدة المنتشر في سورية تحت ذريعة محاربة الإرهاب.

من جانب آخر، أكد رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، نواياه في السيطرة على المزيد من الأراضي السورية، وقال وفق وكالة «رويترز»: إن «تركيا تهدف إلى تأمين السيطرة على شرقي نهر الفرات في شمال سورية بالقضاء على وحدات حماية الشعب» الكردية في المنطقة.

وأشار أردوغان، في تعليق له على زيارته إلى ألمانيا، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، إلى أن أنقرة وبرلين لهما نفس الموقف بشأن تسوية الأزمة السورية. وقال: «تركيا ترحب بموقف ألمانيا الحساس تجاه الجانب الإنساني للمشكلة السورية».

الأردن يماطل في فتح معبر «نصيب - جابر»!

| الوطن - وكالات

واصل الأردن مماطلته في افتتاح معبر «نصيب- جابر» الحدودي مع سورية، في حين ربط المسؤولون الأردنيون افتتاح المعبر بـ«انتهاء اجتماع اللجان الفنية بين البلدين».

ومطلع الأسبوع الجاري أكدت وزارة النقل، أن افتتاح معبر نصيب سيجري في ١٠ تشرين الأول الجاري.

وقال موقع «رأي اليوم» الإلكتروني الأردني: إن الحكومة الأردنية تهربت مجدداً من استحقاق الموعد الجديد الذي حددته نظيرتها السورية لإعادة افتتاح معبر نصيب الحدودي بين البلدين وسط غموض الأسباب التي تعيق اليوم مطلباً أردنياً قديماً.

وذكر، أن وزيرة الدولة الأردنية لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة جمانة غنيمات «نفت مجدداً تحديد حكومتها أي موعد مسبق حتى الآن لفتح المعبر مع سورية بانتظار أن تقر اللجان الفنية بين البلدين جاهزيتها».

ونقل الموقع عن مصادر مطلعة ترجيحها وجود «خلفية أمنية» للخلافات بين سورية والأردن حول فتح المعبر، وأنه «لم يتفق بعد فيما يبدو على بروتوكول أمني طلبه الأردن عند تشغيل المعبر».

وبحسب المصادر، فإن عمان تبحث عن تفصيلات أمنية لأن أسواق دول الخليج والسعودية ترفض استقبال شاحنات سورية فيما يقترح الأردن بروتوكولا خاصاً لاستلام وتسليم أي بضاعة من شاحنات سورية لأخرى أردنية أو غير أردنية، الأمر الذي ذكرت وزارة النقل الأردنية أن الجانب السوري لا يظهر الاهتمام الكافي به حتى اللحظة، في حين تعتبر الأوساط السورية، وفق «رأي اليوم» أن الاشتراطات الأمنية بخصوص نقل بضاعة الشاحنات مجرد ذريعة.

أما وزارة النقل الأردنية، فقد قالت على لسان أمينها العام أنور خصاونة: إن المعبر من الجانب الأردني قد يُفتتح قبل الموعد الذي أعلن عنه الجانب السوري، مشدداً على أن ذلك رهن باستكمال الإجراءات الفنية واللوجستية والأمنية، ورأى في ذلك الموقع الأردني «إشارة يبدو لمسألة استلام البضاعة من الشاحنات على المعبر».

وأوضح الخصاونة، أن «اجتماعات اللجنة الفنية السورية الأردنية مازالت مستمرة لاستكمال إجراءات فتح المعابر بين البلدين للتأكد من الوضع الفني واللوجستي للمعابر وكذلك الحالة الأمنية لضمان حركة النقل وسلامة المسافرين، وإذا ما تم استكمال هذه الإجراءات قبل العاشر من تشرين الأول فسنفتح المعابر فورا، وبخلاف ذلك سننتظر جهوزية هذه الإجراءات».

وكان وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، قال: «صرحنا مراراً أننا نريد إعادة فتح الحدود مع سورية، ولكي يتحقق ذلك، يجب أن تجتمع اللجان التقنية للتباحث حول كيفية تنفيذ الأمر بشكل مجد للبلدين».

وأوضح أن «اللجان التقنية اجتمعت بالفعل لكنها لم تنته من أعمالها بعد، لذا يجب أن تتوصل اللجان إلى اتفاق قبل أن يتم إعادة فتح الحدود».

وتابع: «الأردن لم يغلق الحدود مع سورية، لكن الإغلاق نتج عن فقدان الحكومة السورية السيطرة على جانبهم من الحدود، لذا كان القرار نتاجاً للواقع الجديد الذي تشهده الحدود السورية».

إيران: «إس ٣٠٠» تفيد أمن واستقرار سورية

منظومة الدفاع الجوي «إس ٣٠٠» التي تم تسليمها لإيران (عن الإنترنت – أرشيف)

| وكالات

أكدت إيران أن توريد روسيا منظومات الدفاع الجوي «إس ٣٠٠» للجيش العربي السوري، «تفيد أمن واستقرار سورية»، على حين واصلت «إسرائيل» البحث عن سبل لتحييد خطر هذه المنظومات عليها.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أبلغ الرئيس بشار الأسد، خلال اتصال هاتفي في ٢٤ أيلول الماضي بأن «روسيا ستطور منظومات الدفاع الجوي السورية وتسلمها منظومة «إس – ٣٠٠» الحديثة».

ورأى مساعد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية أن هذه المنظومات «ستكون مفيدة لأمن سورية والاستقرار البلاد».

وسبق لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في وقت سابق، أن أكد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أن موسكو بدأت بالفعل تسليم منظومة الدفاع الجوي «إس-٣٠٠» إلى سورية.

وفي السياق جاء في مقال لأنطون تشابلين، في صحيفة «سفوبودنايا بريسا» الروسية: أنه على الرغم من الاحتجاجات النشطة من السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، بدأت إمدادات منظومة إس ٣٠٠ الروسية إلى سورية، وهي سوف تسمح بحماية السماء السورية من الغارات الجوية الإسرائيلية، التي تقوم بعمليات من دون تفويض دولي، وغالبا، على أهداف مشكوك فيها.

ونقلت الصحيفة عن البروفيسور في معهد الدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، ميخائيل روشين: أن «إس ٣٠٠» يبدو أنه «بمثابة تحذير لإسرائيل. بحسب علمي، لا أحد يهاجم إسرائيل من لبنان اليوم، ولا يقصف سلاح الجو الإسرائيلي مواقع حزب الله في لبنان، أما في سورية فيعتقدون أن ذلك ممكن».

في المقابل، ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أن وسائل إعلام «إسرائيلية» نقلت أمس عن مسؤول في حكومة الاحتلال دون ذكر اسمه: أن منظومة «إس ٣٠٠» هي تحد معقد بالنسبة لـ«إسرائيل»، ونحن نتعامل مع القرار بطرق مختلفة، وليس بالضرورة من خلال منع توريد هذا النظام المضاد للطائرات».

وعبّر المسؤول عن اعتقاده أن الرئيس الروسي يدرك أنه حين «اتخذت موسكو الخطوة، فإن الملعب كبير للغاية»، مشيراً إلى أن «إسرائيل» تحتفظ بحقها في حماية نفسها وأنها تعتمد في ذلك على دعم الولايات المتحدة.

وسبق لرئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، أن انتقد قرار روسيا تزويد دمشق بالنظام الدفاعي المتطور، ووصفه بأنه «غير مسؤول»، مؤكداً في الوقت ذاته أن «إسرائيل» ملتزمة بمواصلة التنسيق مع موسكو في عملياتها العسكرية في المنطقة.

في شأن منفصل، ذكر جيش الاحتلال أن كيانه مستعد لفتح معبر القنيطرة في الجهة المحتلة من الجولان عقب عودة قوات حفظ السلام الدولية.

وأكد جيش الاحتلال أن وزير الدفاع افيغدور ليبرمان «سمح بإعادة فتح بوابة الفا في معبر القنيطرة بين الأراضي التي (تحتلها) «إسرائيل» وسورية بما يسمح للأمم المتحدة باستئناف نشاطها عبر المعبر بانتظار أن تعيد سورية فتحه من جانبها»، في محاولة لاتهام الدولة السورية بأنها هي من تغلق المعبر في وجه أبنائها في الجولان المحتل.

وينص اتفاق فك الاشتباك لعام ١٩٧٤ على حق أهل الجولان بالخروج عبر المعبر للدراسة في الجامعات السورية وإمكانية نقل منتجاتهم الزراعية وبيعها في الأسواق السورية.

واستأنفت قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك دورياتها في منطقة المعبر في آب بعد أن انسحبت منها في ٢٠١٤ عند سيطرة تنظيمات إرهابية على المنطقة بعد ثلاث سنوات من بدء الأزمة السورية.

وعادت القوات الدولية إلى المنطقة بعد أن تمكن الجيش العربي السوري من استعادة السيطرة على كامل المنطقة المحررة من الجولان وكامل محافظة درعا من التنظيمات الإرهابية.